Higher Education in the Arab World: Between the Present Reality and Future Challenges

Dr. Abdelkader AZDAD[1], Mina KHARBACH[2]

Faculty of Letters and Human Sciences Aïn Chock,
Hassan II University, Casablanca - Morocco

Science Step Journal / SSJ

March 2024/Volume 2 - Issue 4

DOI: 10.6084/m9.figshare.25669068

To cite this article: AZDAD, A., & KHARBACH, M. (2024, March). Higher education in the Arab world: Between the present reality and future challenges. Science Step Journal II (4),259-271. ISSN: 3009-500X.

Abstract

The objective of this study is to evaluate the condition of education in the Arab world. We aim to identify the root causes of the educational crisis, pinpoint its symptoms, and analyze its impact on scientific research advancement in these countries as compared to more developed nations. We will be using a descriptive and chronological approach to transcend the current reality, keep pace with innovation and modernity, meet challenges, and catch up with advanced nations. Our primary goal is to emphasize education in general and higher education in particular, encompassing all its human, technological, and knowledge components. The transformation of the higher education sector into a productive and efficient one is crucial. A crucial question remains: To what extent do governments in these countries aspire to elevate higher education? Is it genuinely a priority for them?

Keywords.

Higher education , Arab word, Challenger, Reality

[1] Professor of Higher Education, specializing in Cognitive Psychology, Faculty of Letters and Human Sciences, Ain Chock, Hassan II University, Casablanca.
[2] PhD student in Psychology, Lab, Archeology, History, and Psychology: Comparative Approaches, Faculty of Letters and Human Sciences, Ain Chock, Hassan II University, Casablanca.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

التعليم العالي في الوطن العربي بين الو اقع وتحديات المستقبل

د. عبد القادر أزداد[3]، مينة خرباش[4]

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – عين الشق،
جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

ملخص

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على واقع التعليم بالوطن العربي ورصد أسباب أزمة هذا التعليم وأين تتجلى مظاهرها،وكيف ينعكس ذلك على تطور البحث العلمي في هذه الدول مقارنة مع دول أخرى متقدمة ،من خلال اتباع منهج وصفي كرونولوجي ،وذلك بهدف السعي إلى تجاوز الواقع الحالي ومسايرة التجديد والحداثة برهاناتها وتحدياتها الكبرى،واللحاق بركب الدول المتقدمة ولن يكون ذلك إلا بالاهتمام أكثر بالتعليم عموما وبالتعليم العالي خصوصا بكل مكوناته البشرية و التكنولوجية والمعرفية، وجعل قطاع التعليم العالي قطاعا منتجا وفعالا ليبقى السؤال إلى أي حد ترغب حكومات هذه الدول النهوض بالتعليم العالي ؟ وهل يشكل فعلا أولوية من أولوياتها؟.

كلمات مفتاحية

التعليم العالي، الوطن العربي، التحديات، الواقع

[3] أستاذ التعليم العالي، تخصص علم النفس المعرفي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

[4] طالبة دكتوراه في علم النفس، مختبر علامات، أركيولوجيا التاريخ وعلم النفس:مقاربات مقارنة كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

مقدمة

إن التعليم العالي في الوطن العربي يبقى في مجمله حديث العهد باستثناء التعليم التقليدي في بعض الجامعات الدينية العتيقة. ويرجع أول ظهور للجامعة في الوطن العربي، إلى سنة 1927 حيث نشأت كلية الطب بالقاهرة، ثم تلتها الجامعة الأمريكية في بيروت 1866. وجامعة القديس يوسف، سنة 1875، ثم جامعة الجزائر 1879 والجامعة المصرية التي نشأت سنة 1908. إذا يبقى عمر معظم الجامعات العربية الحديثة لا يتعدى الثلاثين سنة، غير أنه ابتداء من الخمسينات عرفت الجامعات تزايدا كبيرا رافق فترة حصول معظم الأقطار العربية على الاستقلال السياسي. لتتجاوز في التسعينيات المائة جامعة موزعة على مختلف البلدان العربية.

فهذه النشأة الحديثة والسريعة أفرزتها الضغوطات والإكراهات الناتجة عن التوسع الهائل للتعليم الابتدائي والثانوي، تحت ضغط النمو الديمغرافي الهائل الذي عرفته هذه الأقطار مما أدى إلى أن الاستجابة الكمية كانت على حساب الأغراض الكيفية والنوعية.

مما جعل أغلب الجامعات العربية عبارة عن محتشدات طلابية تفقد الشروط الضرورية والملائمة التي تسمح للعملية التعليمية بأن تؤدي وظيفتها الحقيقية، سواء على صعيد التجهيزات والمختبرات والمعدات والتأطير العلمي. أو على صعيد المردودية. فضلا عن كون التعلم عامة والتعليم العالي بشكل خاص تابع لأغراض السلطات السياسية الشيء الذي جعله مجرد وسيلة لممارسة الدعم الإيديولوجي اللازم لخلق التوازن الضروري لضمان استمرار وفعالية الأنظمة السياسية القائمة، فالسلطة في الوطن العربي، هي اكثر العناصر فعالية في المجتمع في اتجاه محاصرة السؤال والمبادرة والحرية، بدل أن يكون التعليم إطارا لإنتاج الفعالية وروح الإبداع، خصوصا وأن الأنساق التعليمية في الغرب تواكب التحولات الجدرية التي تعرفها المعرفة العلمية والإنسانية، بحيث توفر للطالب كل شروط الاستقلال والتحرر بدل تهيئته بهدف احتوائه بشكل مطلق. أما في الوطن العربي، لم تستطع المؤسسة التعليمية التحول إلى فضاء متميز يتم فيه تغيير واستثمار القدرات العقلية وتحفيز الطفل من خلال خلق مناسبات تجعله يفكر لوحده، بدل تكييفه وترويضه داخل أنساق لا تنتظر منه إلا التلقي والتكرار فما هي مميزات واقع التعليم العالي في الوطن العربي، وعلى ضوء ذلك ما هي الأزمة التي يتخبط فيها؟

I- رصد الو اقع الراهن

يمكن اعتبار أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات منعطفا حاسما في مجال التربية والتعليم في أغلب البلدان العربية لكون هذه المرحلة تميزت بحصولها على الاستقلال وشكلت بداية محاولاتها في تجاوز التخلف التربوي الذي عرفته إبان فترات الانحطاط العثماني، والانتداب والاستعمار الغربيين، وكانت نكبة 1948، عاملا معززا للتوجهات الجدرية العاملة في اتجاه تقدم تربوي سريع وتشير الاحصائيات إلى تزايد عدد المتمدرسين في سوريا ارتفع العدد من 148.000 تلميذ في عام 1945-1944 إلى 311.000 تلميذ في

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

1952 و 1953 ثم تضاعف مرة أخرى خلال العقد التالي فقفز إلى 647.000 تلميذ في 1964-1665 أما في العراق فقفز عدد الأطفال في التعليم الابتدائي من حوالي 200.000 طفل عام 1950 إلى 957.000 تلميذ في 1964-1965 أي أنه تضاعف أكثر من أربعة أضعاف.

وإذا كانت القفزة التعليمية قد تأخرت في الأقطار المغربية إلى النصف الثاني من الخمسينيات أو حتى النصف الأول من الستينيات، فذلك لأن هاته الأقطار لم تحصل على استقلالها إلا متأخرة (فتونس 1954- الجزائر 1962- المغرب 1956)وقد جاءت الستينيات استمرارالخمسينيات، مسار التقدم التعليم فقد بلغ مجموع الطلبة المسجلين في معظم البلدان العربية في المراحل التعليمية الثلاث: الابتدائي الثانوي والعالي 13.75 مليون طالب في عام 1967 و 1968، بعدما كان هذا العدد في 1969:8.90 مليون طالب، وأهمية هاته الزيادة تكمن في كونها تمثل اضعاف الزيادة المقابلة في عدد السكان الذين هم في عمر مراحل التعليم، أي الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 و 24 سنة وهذه الزيادة المرموقة حقا أدت ببعض الجهات في 1966 في ملتقى طرابلس بالإقرار على أن تكون سنة 1980 آخر موعد لتعميم التعليم الابتدائي وتم التأكيد على ذلك في مؤتمر مراكش في يناير 1980، غير أن هذه القرارات لم تكن تستند إلى معطيات متينة، فنسبة التعليم أخذت في التراجع خلال النصف الثاني من الستينيات وفي السبعينيات وكذلك النصف الأول من الثمانينيات. وأصبح يتضح أن النمو التعليمي عاجز عن مجاراة النمو السكاني. فعلى الرغم مما قيل عن سنة 2000 باعتبارها مرتبطة بتحقيق مجموعة من المخططات وعلى رأسها تعميم التعليم الابتدائي، وبالرغم أيضا من مراهنة مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، كالإليسسكو واليونسكو، فإن هدف تعميم التعليم الابتدائي (وهو هدف متواضع) لن يتم بلوغه قبل 2021.

يمكن الاعتراف على أن نسبة الأمية قد انخفضت في الوطن العربي إلى حد ما عند الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة من 80% عام 1960 إلى 29%عام 1980، لكن أعداد الأميين فوق 15 عشر من العمر ارتفعت من حوالي 43 ميلون في 1970 إلى نحو 50 مليون في 1980. وقد بلغت 52 مليون عام 1990 فبالنسبة للمغرب مثلا: بلغ عدد الأميين في 1970 إلى نحو 50 مليون في 1980 وقد بلغت 52 مليون عام 1990 فالبنسبة للمغرب مقلا بلغ عدد الأميين في 1970: 2.687.000 وفي سنة 1980 وصل العدد إلى 8.236.000 ليصل سنة 1990 إلى 9.981.000 في أحدث الاحصائيات فنسبة الأمية مازالت مرتفعة في دول المغرب العربي ففي سنة 2014 بلغت نسبتها 19% من إجمال السكان وعدد الأميين نحو 96 مليون نسمة وهي تعادل بذلك ضعف المتوسط العالمي في الأمية تقريبا كما تزال نسبة الأمية في أوساط الإناث الضعف بالمقارنة مع الذكور وذلك حسب احصائيات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بحيث يقدر أن القضاء التام على الأمية في بلدان المغرب العربي سيتم في حلول سنة 2050.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

II- و اقع التعليم العالي في مغرب مابعد الاستقلال

تتمحور وظائف الجامعة حول ثلاثة قضايا أسياسية:

1) وظيفة التكوين
2) وظيفة البحث العلمي
3) وظيفة التنمية الاقتصادية والثقافية.

إن الأبعاد الوظيفية للتعليم العالي تختلف من بلد إلى آخر نظرا لاختلاف درجة نموه وسياستهالاقتصادية والاجتماعية والثقافية.لقد تميزت فترة ما بعد الاستقلال في المغرب بتقص كبير في الأطر والبنية الجامعية، مما جعله يهتم بتكوين الأطر، التي أفضت إلى ضرورة انشاء شبكة جامعية تكاد تكون قادرة على تلبية طلبات المجتمع المغربي.

وهكذا حاولت الدولة المغربية في هاته المرحلة تطوير ما تركته سلطات الحماية في اتجاه استكمال البنية الجامعية، وتنظيمها انطلاقا من الغايات الوطنية، فدشنت أول جامعة مغربية يوم 21 دجنبر 1957 بمدينة الرباط، وتلتها تدشين مجموعة من مؤسسات التعليم العالي.

واهتم المغرب كذلك بالتعليم العالي الأصيل الذي أفرز مع التعليم العالي العصري، نوعين من القوى الاجتماعية والثقافية، تتنافس على جميع الأصعدة بما في ذلك المجال السياسي، وما يثير الانتباه في اطار هذه المرحلة هو الاهتمام بالبحث العلمي، وذلك بخلق بنية مؤسساتية للبحث وتميزت مرحلة 62-75 بكثرة الاضطرابات الناجمة أساسا عن غياب سياسة تعليمية مدروسة بطريقة علمية تحظى بموافقة جميع الأطراف نتيجة انعدام عنصر الديموقراطية الذي تعبر عنه عدة مؤشرات كاتخاذ قرارات فردية وعشوائية دون تحاور وتشاور ومشاركة الفعاليات الثقافية والسياسية والإقتصادية والممارسين لمهنة التدريس والبحث.

إن التعليم العالي في المغرب هو أعلى مرحلة من مراحل التعليم و يدخل تحت إشراف وتوجيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتكوين الأطر وهو مسار دراسي يتوج بالحصول على شواهد جامعية أو مهنية، وفي حالة بعض الجامعات يحصل المتخرج على رتبة عسكرية أو شبه عسكرية، من سمات هذا التعليم العالي بالمغرب هو التنوع في الشعب والمجالات والميادين التي يشملها وكذا وجود عدد كبير من الجامعات والكليات والمعاهد والمؤسسات العليا التابعة للدولة وأيضا الخاصة التي عرفت انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة. كما قد عرفقطاع التعليم العالي الخاص تطورا ملحوظا منذ سنة 2010 وذلك بعد أن أقرت الدولة نصوصا قانونية متعلقة بهذا القطاع (الجامعات والكليات الخاصة) وهي نصوص متعلقة بمعادلة الشهادات الممنوحة من طرف هذه الجامعات وقبولها والمصادقة عليها محمد الشرقاوي واعترفت الدولة وصادقت على الشواهد الممنوحة من طرف هذه الجامعات وذلك في موسم 2015/2014 فتزايد عدد المستفيدين من التعليم في هذا القطاع بنسبة 10% ما بين السنة الدراسية 2013 إلى السنة الدراسية gaillard et bonabid.2017.2017

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

ورغم أن عدد الطلبة بالقطاع الخاص يبقى محدودا مقارنة مع التعليم العمومي إلا أن العدد المتزايد لهذه المؤسسات سيطرح تحديات أمام المسؤولين حول جودة هذه المؤسسات والخدمات التي تقدمها وتخصصاتها ومساءلتها.

والسؤال الذي يبقى مطروحا هو هل هذه المؤسسات والجامعات الخاصة هي خيار وحل أم هي ضغوطات العتبة التي تدفع الآباء إلى الولوج إلى هذه الجامعات؟

أم هو خيار سياسة الدولة لفتح المجال أمام خوصصة هذا القطاع التعليمي العالي والتهرب من المسؤولية خصوصا مع التزايد المهول للتلاميذ الذين يحصلون على الباكالوريا كل سنة؟

في السنوات الأخيرة حصل تطور ملحوظ للتعليم العالي بالمغرب مواكبا لما يعرفه العالم من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية لذلك بدأ في دمج استخدام تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات وأصبحت عدد من الجامعات تقدم دورات في هندسة البرمجيات، وأصبح عدد الخرجين المتخصصين في تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات في تزايد إذ وصل إلى مايقارب 2000 خريج سنويا.و هكذا فاعتماد الجامعة المغربية على التكنولوجيا الرقمية أصبح ضرورة وليس خيار فهو الحل الأمثل لمواجهة الاكتظاظ من جهة وتحسين التكوينات والاندماج المهني للخريجين الشباب. كما أن أزمة كورونا أجبرت الجامعات والمسؤولين على قطاع التعليم عموما إلى استخدام الرقمنة مما دفعهمإلى توجيه مذكرات وزارية لتعبئة جميع الإمكانيات وتوظيف الوسائل التكنولوجية في عملية تلقين المضامين والسهر على تكوين الأساتذة والإداريين وتجهيز المؤسسات والجامعات بالمعدات والمنصات والتراخيص المطلوبة لجعل الجامعة المغربية في المستوى المطلوب وطنيا ودوليا خصوصا في ظل العولمة والمنافسة الدولية الاقتصادية والمعرفية والاجتماعية مما يلزم المؤسسات المغربية بتحسين جودة تعليمها وتكوين خريجين بمواصفات ذات جودة عالية.

تنقسم مؤسسات التعليم العالي بالمغرب إلى نوعين من مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود والولوج المفتوح وذلك مستوحى من النظام الفرنسي والتي كانت السباقة للتميز من بعض المدارس العليا (كالطب والهندسة وتسيير المقاولات والتجارة) والجامعات. لكن في حين أن الجامعات الفرنسية استمرت في أداء مهامها الأكاديمية ولم يطلها التهميش على عكس الجامعات المغربية التي عانت من التقسيم المفتوح والمحدود. إذ أصبحت المؤسسات ذات الولوج المحدود تحظى بالتقدير والإعجاب والسعي نحو محاولة الحصول على مكان في رحابها، بينما المؤسسات ذات الولوج المفتوح أصبحت تعاني من النظرة السلبية ومن التهميش والتحقير واعتبارها فقط الحل الأخير الذي يختاره الطلبة الذين لا خيار لهم.

لأن هذين النوعين من التعليم العالي لا يعملان في تكامل أو في تجانس بل يخضعان لمنطق تفضيلي تراتبي صارم فالتعليم ذو الولوج المفتوح عكس الولوج المحدود يستقبل الطلبة الأقل ترتيبا في سلم التنقيط والطلبة الأفضل والأوائل هم من حظ ونصيب المؤسسات ذات الولوج المحدود التي تشترط عتبة ونقط مرتفعة بالإضافة إلى اجتياز إجباري لمباراة الانتقاء وهي من جهتها تضمن لطلبتها

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

شواهد تتلائم مع تخصصاتها (طب، هندسة، تقنية...) وتؤهلهم مباشرة لسوق الشغل في حين ان المؤسسات ذات الولوج المفتوح مازالت تنهج نظام الاجازة - الماستر- الدكتوراه وخريجها يعانون من البطالة أو من ندرة المناصب التي تتلائم مع تخصصاتهم .

تحدث زين الدين 2020عن أهمية البحث العلمي والتعليم العالي عموما وفي المغرب على وجه الخصوص، مستشهدا بما وقع في فترة الحجر الصحي لكورونا وكيف كانت التأويلات لاما وقع من تهديد فيروسي الى شكوك في اللقاحات الى حديث عن مؤامرات كل ذلك هو درس مهم نستخلص منه أهمية العلم والمعرفة، وأهمية الاهتمام بالبحث العلمي وتشخيصه والنهوض به من خلال الاهتمام بمنابرالجامعات والكليات بمختلف مكوناتها إدارة وهيئة التدريس وطلبة ومختبرات بحثية وجب إصلاحها وجعلها مواكبة للواقع للتطور الذي يعرفه العالم في شتى المجالات وهو يدعوا أيضا كل الدول العربية إلى الاتحاد ليس فقط السياسي بل اتخاذ تنموي ذاتي لصقل الخبرات وتكاملها والرفع من مستوى التعلم العالي في هذه الدول وتجويده وعدم الاتكال على الغير دائما في البرامج والمناهج والاستراتيجيات دون الأخذ بعين الاعتبار للخبرات العربية والوطنية وللطاقات الشابة. مما اسفر على ظاهرة غير صحية للمجتمعات العربية وهي هجرة الأدمغة أو هجرة الذكاء العربي والتي لا حل ولا علاج لها خارج نطاق تنموي متكامل يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المناسب للرفع من جودة التعليم العالي ومستوى المعيشة للخريجين والمهتمين وإيجاد سبل تطورهم وارتقائهم عيسى 2012.

III - مظاهر أزمة التعليم العالي

إن التعليم في جوهره يشكل هرما موازيا للهرم الاجتماعي. وما يوضح ذلك هو كون البورجوازية الصاعدة الغربية كانت في أمس الحاجة إلى عمال مهرة وفنيين وتقنيين يقومون بأدوارهم في العملية الإنتاجية والصناعية التي ميزت المجتمع، بعد القضاء على مرحلة الزراعة الإقطاعية فلم يكن أبناء النخبة يرغبون في الانخراط في العمل المهني اليدوي فاقتصر دورهم على تحصيل العلم والمعرفة النظرية، مثل الفلسفة الشعر الأدب اللاتيني، كامتياز طبقي واجتماعي وبذلك تم تقسيم العمل وتقسيم البشر، ومن هنا نشأت الحاجة إلى تعلم أبناء الفئات الاجتماعية الفقيرة، ليس بغرض تثقيفهم وتوعيتهم ولكن بغرض قيامهم بأدوار مهنية في العملية الإنتاجية، لزيادة العائد الاقتصادي، الذي يعود بالنفع على الطبقة البورجوازية، ومن هنا بدأت البنية التعليمية تنعكس على البنية الاجتماعية والطبقية في المجتمع، وتكرس التفرقة بين التعليم النظري كامتياز لأبناء النخبة والتعليم التقني والمهني لأبناء الفقراء.

يتسم البحث العلمي بالتنظيم والذي هو سمة كل المؤسسات الاجتماعية. وبالتالي يكون هو سمة العمل في هذه المؤسسات ولكي يحقق البحث العلمي الأهداف المرجوة منه تسهر الجامعات على تحديد الوظائف والغايات التي من أجلها تأسست في الأصل، ومن أهمها الاهتمام بالعنصر البشري وتكوينه معرفيا لخلق كوادر وتنشيط البحث العلمي هو سلسلة مترابطة من الأعمال والدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف الوصول إلى نتائج وتقديم معلومات ومعطيات جديدة تخدم البحث العلمي، تربط الماضي بالحاضر ويتعبر البحث العلمي أيضا بوابة نحو أي نمو اقتصادي واجتماعي يستهدف بالأساس العنصر البشري كثروة بديلة عن الثروات الطبيعية.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

عرف المغرب الكبير طفرة ملموسة في هذا المجال خلال السنوات الخيرة رغم التقارير التي صنفت التعليم العالي في الوطن العربي بالمتدني فحسب تقرير المنتدى الاقتصادي دافوس لسنة 2020 فإن المغرب الكبير احتل المرتب الأخيرة في جودة التعليم فتونس جاءت في المركز 84 يليها المغرب في الرتبة 101و الجزائر 119 وموريتانيا في المركز 164 مع استثناء بعض الدول من التصنيف لاعتبارها أصلا لا تتوفر أي شروط لجودة التعليم بها مثل ليبيا.

IV- حديات البحث العلمي في ظل الو اقع الراهن

يشهد العالم تغيرات عديدة ومتسارعة تحركها الثورة العلمية والتكنولوجية والذكاء الاصطناعي وتطور وسائل الاتصال والمعلوميات، وهو ما خلق تغيرات في حياة الناس وعلى مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعيةباعتبار أن هذا البحث العلمي أصبح في ظل العولمة هو الرافعة الحقيقية للاقتصاد الحقيقي الذي أصبح يتأسس على المعرفة وعلى العنصر البشري. غير أن أغلب الدول العربية واهتمامها بالبحث العلمي لم يصل إلى المستوى المطلوب ومازالت تعرف مشاكل وأزمات تقف أمام أي تنمية مستدامة.

إن أي مهتم بدراسة واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي يلاحظ عدم دخول الخصوصية الثقافية الذاتية لهذه الشعوب وعدم احترامها للهوية الخاصة بل يلمس طغيان التأثر الملموس بالمناهج التقليدية المتوارثة من حضارة الدول التي استعمرتها.

وكذاالركود الشديد والجمود الذي يعرفه هذا القطاع مما يجعله لا يواكب التطور التكنولوجي والمعرفي والتنموي الذي شهدته بعض الدول الأخرى هذه العوامل جعلت من البحث العلمي والتعليم العالي واقعا بعيدا عن الممارسة والحياة والتنمية إذ أن نتائجه ودراساته وأبحاثه لا تتماشى مع الواقع الحقيقي للبحث العلمي. و لا يؤخذ كوسيلة لتجاوز الركود المجتمعي أو كحل للأزمات التي يعيشها المجتمع فالعلاقة بين التعليم العالي والحركة التنموية في المجتمع غير متجانسة.

إن جودة التعليم هي التي تخلق أفراد متميزين قادرين على خلق وبناء حضارة قوية تتماشى مع متطلبات العصر، وبناءحضارة متطورة وفعالة.فالاهتمام بالعنصر البشري يجب أن يكون من أولويات التعليم العالي وتسليحه بالمهارات اللغوية المعرفية الفنية العلمية والعملية ليكون أفرادا مندمجين ومبدعين في تنمية مجتمعاتهم.

بالإضافة إلى اهتمامه بالعنصر البشري على التعليم العالي يواكب التطور الهائل الذي يعرفه العالم خصوصا الثورة التكنولوجية والمعلوماتيةوالذكاء الاصطناعي، ولن يتأتى ذلك إلا بالرفع من الميزانية المخصصة لقطاع البحث العلمي. فتطور وتقدم الشعوب تقاس بنسبة الاهتمام بالميزانية التي تصرف على قطاع التعليم والبحث العلمي فيما يلي جدول توضيحي مستخلص من مشاريع قوانين المالية السنوية لدول المغرب العربي.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

جدول 1: مشاريع قوانين المالية السنوية لدول المغرب العربي لسنة 2022

الدول	حجم الانفاق عموما	حجم الانفاق على التعليم العالي	السنة 2022	النسبة المئوية
المغرب	9/5 مليار درهم مغربي	14 مليار درهم مغربي	2022	نسبة 1%
الجزائر	9858 مليار دينار جزائري	40.51 مليار دينار جزائري	2022	نسبة 1.01%
تونس	58.29 مليار دينار تونسي	210 مليون دينار تونسي	2022	نسبة 1.6%
ليبيا	86 مليار دينار ليبي	213 مليون دينار ليبي	2022	نسبة 0.90%
موريتانيا	88.5 مليار أوقية جديدة	1.56 قية جديدة	2022	نسبة 0.90%

الأرقام الموجودة في الجدول ذات دلالة كبيرة توضح حجم النفقات الهائلة مقارنة مع نسبة 14% فقط المخصص في كل هذه الدول للتعليم العالي. مما ينعكس على قيمة البحوث العلمية ونذرتها مقارنة مع دول أخرى التي تخصص ميزانيات هائلة للبحث العلمي في تقرير لمنظمة اليونسكو فإن نسبة الانفاق في دول العالم العربي من الانفاق العالمي على البحث العلمي بلغ 0.2% في حين نجد نفقات الصين زادت بنسبة 8.7% متجاوزت بذلك ما تنفقه المانيا على التعليم العالي والبحث العلمي.

ويمكن الإشارة إلى قلة الباحثين في الوطن العربي إذ تبلغ نسبتهم 136 باحث لكل مليون شخص من السكان مقارنة مع 4374 باحث في الولايات المتحدة الأمريكية.

ينعكس ذلك على عدد البحوث والمنشورات العلمية التي ينتجها التعليم العالي والباحثين المغاربيين مقارنةمع الدولة العربية الأخرى , إذ نشرت خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2015 حوالي 28% من الإنتاج العربي.

هذه الأزمة التي يعيشها التعليم العالي بالوطن العربي تعد أزمة مجتمعية ومن بين أسباب عدم تقدم ونجاعة هذا التعليم العالي. فالانتاجات الجامعية من بحوث ودراسات غالبا ما تبقى حبيسة الرفوف ولا يتم استثمارها في حل مشاكل المجتمع أو الأزمات السياسية وحتى اتخاذ القرارات العلمية والتغيرات المنهاجية التي تطرأ على قطاع التعليم نفسه.

هذه الأزمة أيضا تتحمل مسؤوليتها الحكومات العربية التي لا تولي الاهتمام الكامل والمطلوب لهذا القطاع الحيوي والمفروض أنه أساسي في تنمية المجتمع وحضارته، لعدم وعيها بأهمية التعليم العالي وانتاجاته المعرفية والعلمية وخصوصاالوعي بأهمية العلوم

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الاجتماعية والنفسية والإنسانية عموما مقارنة مع العلوم الدقيقة و التقليل من أهميتها وقيمتها كتخصصات تعتبر غير منتجة أو غير نافعة لعدم جاذبيتها لسوق الشغل.

في حين وجب ربط الجسور بين صناع القرار في الدول العربية وبين مراكز الدراسات العلمية في المجالات الإنسانية والاجتماعية والنفسية لكونهم الأكثر دراسة وتفهما للأوضاع المجتمعية و الأكثر قدرة على إيجاد حلول ناجعة لبعض المشكلات المجتمعية (هزاز 2021).

لقد أصبح التعليم العالي يأخذ طابع ذاتي نفعي متمثلا بالخصوص في شواهد أو دبلومات مما يؤثر على طبيعة البحوث العلمية والدراسات التي تكون بعيدة عن الواقع والمجتمع وتكون هامشية ومتكررة.

كما أن عدم اهتمام الحكومات بالتعليم العالي في الوطن العربي يظهر أيضا في ضعف الميزانيات المخصصة لهذا القطاع ولتطويره، وذلك يعود في الحقيقة إلى موقف كل دولة من واقع التعليم عندها وإيمانها بأن مستقبلها وتقدمها مرتبطان بتقدم قطاع التعليم عموما من عدمه حيث ترى الدراسات ان التعليم في الوطن العربي يواجه اكراهات عديدة من بينها:

- عدم تلقي التعليم العالي للميزانية المالية الضرورية والكافية لتطوير البحث العلمي داخلها.
- عدم انفتاح الجامعات على شراكات مع مؤسسات التمويل الخاص.
- عدم استقلالها المالي ووجود سلطات وصية على ميزانية البحث العلمي يخلق تداخل في التخصصات والصلاحيات.

وهكذا فمختلف الأقطار العربية، تتساوى في نظرتها الى التعليم، فأغلبيتها لا توظف في التعليم إلا حوالي 0.5% من ناتجها القومي بينما نجد دولة إسرائيل تخصص للتعليم 1% واليابان 1.9% والولايات المتحدة الأمريكية 2.5% بينما نجد ان الميزانيات العسكرية والأمنية إذا ما قارناها مع ميزانيات التعليم والبحث فإنها تبدو هزيلة وضئيلة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن العرب يستهلكون 42% من مجموع المستهلكات العسكرية في العالم، مما يدل على غلبة الهاجس الأمني عند الحكام العرب على الهاجس المعرفي.بالإضافة إلى ذلك تعاني الجامعة العربية. من كثرة الدراسات الأدبية بالمقارنة مع الدراسات المهنية والتقنية والعلمية. وما يزيد هذه الوضعية تفاقما هو سياسة التعريب التي بدأ في نهجها في المغرب مثلا. مما أفرز توافد حشود كبيرة من الطلاب على كليات الآداب والحقوق والشريعة وأصول الدين تجنبا للفشل الذي قد يلاقونه في الشعب العلمية والتي يتم التلقين فيها باللغات الأجنبية، فرغم تبنيه بعد الاستقلال للمبادئ الأربعة المعروفة وهي: التعميم التوحيد، المغربة، والتعريب، والتأكيد على أهمية التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من النظريات الحديثة. خاصة منها نظرية الرأسمال البشري، ولتحقيق ذلك رصدت الدولة المغربية إمكانيات مادية وبشرية هائلة: غير أنه تمت ثلاث مفارقات أساسية تميز نظام التعليم في المغرب يحددها جميل سالمي كالتالي:

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

1. استقرار نسبة التمدرس في 55% رغم ارتفاع عدد المتمدرسين، الشيء الذي يحول دون تحقيق تعميم التعليم. بل نكاد نبتعد عنه بالنظر إلى التكاليف الحالية.
2. تتعلق بضعف مردودية التعليم. من جراء ارتفاع نسبة الرسوب والطرد، رغم الكلفة المالية الكبيرة.
3. تهم العلاقة بين التكوين والشغل والتي تتميز بانعدام التناسب بين إعداد وتكوين الخريجين وحاجيات البلاد من الأطر المتخصصة المتوسطة والعليا.

بالإضافة الى هذه المفارقات نجد أن المؤسسة التعليمية تشكل المجال المركزي الوحيد في مجتمعاتنا من حيث انتقال وإنتاج المعارف وتطويرها بصفة هادفة ومنتظمة. والسبب في ذلك يرجع إلى هشاشة مختلف مكونات المجتمع المدني. خاصة منها هياكل الإنتاج، فمجتمعاتنا ليست مجتمعات تشكل فيها مؤسسات الإنتاج أداة مركزية لإنتاج المعرفة وتطويرها، لأن مؤسساتنا تكتفي في غالب الأحيان باستهلاك بعض المعارف الأساسية، ومن ثم فهياكلنا الثقافية لا زالت هشة ومحاصرة ومهددة في عدد كبير من جوانبها، بالإضافة إلى أن المجتمع العربي يعيش أوضاعا تتسم بعدم الحسم في مستقبله وبالتالي فالمجال الثقافي والإيدلوجي يكتسي أهمية مبالغا في حجمها لأن الأمر مازال يطرح كما لو كان يقتصر على مستوى الإرادة والدعوة والتبشير، ويمكن القول إن المسألة التعليمية ترتبط بشكل جدري بإرادة السياسيين والمخططين ووزراء التربية، وكذلك وبدرجة أقل برجال التعليم والمثقفون.

وهناك في السنين الأخيرة ظاهرة استفحلت بشكل كبير وتتقاسمها جل دول العالم الثالث عامة ودول العالم العربي خاصة وهي مشكلة البطالة، الناتجة عن عدم التوافق بين التعليم العالي وحاجيات المجتمع الفعلية للتنمية والإزدهار، مما يؤدي إلى هدر كبير في الجهد والمال وإلى تصاعد البطالة، ويدفع الكثير من الخريجين الى الرغبة في الهجرة طلبا في الرزق، دون أن ننسى أن بطالة خريجي الجامعات أكثر قساوة من بطالة الأميين فخرجوا الجامعات تكونت لديهم حاجات ومستويات معيشية من الصعب التنازل عنها: فهم لن يقبلوا بأي عمل كان ويترفعون عن العمل اليدوي.

وهكذا يمكن القول إن الجامعة قد ساهمت في الوقت الراهن على الأقل في اختلال التوازن بين التكوين وسوق الشغل ففي الوقت الذي كانت فيه الجامعة تلعب دورا مركزيا في التكوين من أجل ولوج سوق الشغل واكتساب المعارف أصبحت الآن تؤدي مباشرة الى البطالة هذه الأخيرة التي تشكل حاليا المعضلة الكبيرة التي يعاني منها أغلب الخريجين وتعاني منها أيضا كل المجتمعات بدون استثناء.

خـاتمـة:

يمكن أن نخلص إلى أن التحديات التي تواجهها الجامعات العربية والتي تطرقنا إلى جوانب منها في هذا العرض تظل مزمنة ومرتبطة بالمشاريع المجتمعية التي نود التأسيس لها، لذلك فإن أي حل نقترحه لن يضيف جديدا إلى مئات الحلول التي اقترحت عبر عشرات المؤتمرات التي عقدت لعرض هذه التحديات وعلاجها ومع ذلك نقول ان علاج المشاكل التي تعاني منها معظم الجامعات العربية (بطالة الخريجين) لا يكون إلا بربط جاد. وحقيقي ما بين الجامعات وعمليات التنمية، وفي خضم هذه الأوضاع المتردية، تبقى

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الجامعات العربية، مدار صراعات بين قوى المجتمع المختلفة، فالسلطة تريدها أداة تحكم وقوى التقدم في المجتمع تريدها أداة تنوير وتثوير، والأنتلجينسا. تريدها مجالا لممارسة حرية التفكير والنقد.

وهذه الرهانات وغيرها هي التي تحكم لحد الآن واقع ومآل الجامعات العربية. التي يبدو أن أمامها مهام جسيمة معرفية وحضارية التي لم توفق في أدائها كاملة.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المراجع

- بيان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس 2020
- الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي : 2018
- التعليم العالي بالمغرب " فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح " . التقرير القطاعي 2022
- زين الدين لحبيب الستاتي 2020. "البلدان العربية وأولوية البحث العلمي إلى متى سيستمر الهدر؟ مجلة المستقبل العربي العدد 500 1 - 12.
- عيسى محمد عبد الشفيع 2012 : "الفقر والفقراء في الوطن العربي مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت.
- نادر مبارك 2021: دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. المجلد التاسع العدد 11.
- زينب فريج 2018: رهانات وتحديات البحث العلمي والتعليم العالي في البلدان المغاربية. مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية. العدد 1.
- معطيات مأخوذة من مواقع الوزارة الاقتصادية والمالية لدول (موريتانيا، الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا لسنة 2022) المنشور في المواقع على الأنترنيت.
- د. هزاز اسماعيل 2021 : دور مراكز الابحاث في عملية صنع القرار وإعداد السياسات العامة. مجلة السياسات العامة المجلد (5) العدد (3) 2021.
- الدكتورة هادية العول البهلول 2021: " واقع البحث العلمي في البلدان المغاربية معوقات ومقترحات التطوير (تونس نموذجا) مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية العدد الخامس .
- الشرقاوي محمد
- شبل بدران1990: النظام التعليمي وحقوق الانسان في الوطن العربي" مجلة الوحدة ص: 82 عدد 72،.
- مجلة الوحدة عدد 14 ص: 144
- محمد جسوس: مجلة الوحدة عدد14. 84-85.
- عبد الرحمان . 1990.، حمادي: "مجلة الوحدة" عدد 72 ص:11
- CHERQAOUI .M 1993 sociologie de l'éducation ; puf -coll. Que sais-je
- Handy Amr,(2020)- a survey of ICT and Education in Morocco Archived from. On rippom.com www197
- Gaillard.j. Bonabid.H. 2017. La recherche scientifique au Maroc et son internationalisation, Editions universitaires européennes.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved